



الحاكمة كاثي هوكول

لنشر فوراً: 2022/5/18

الحاكمة هوكول تعلن عن تقديم شكوى ضد شركة أمازون

قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك يدعي وجود تمييز على أساس الحمل والإعاقة في مواقع ويب أمازون

أعلنت المحكمة كاثي هوكول اليوم أن قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك قدم شكوى ضد شركة أمازون يدعي فيها أن الشركة تمارس التمييز ضد العاملات الحوامل والعاملين ذوي الإعاقة من خلال حرمانهم من الموائمة المعقولة للعمل. ويدعي القسم أيضاً أن شركة أمازون لديها سياسات لإجبار العاملات الحوامل والعاملين ذوي الإعاقة على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر بدلاً من السماح لهم بالعمل في ظل موائمة معقولة للعمل.

"ستحاسب إدارتي أي صاحب عمل، بغض النظر عن حجمه أو صغره، إذا لم يعامل عماله بالكرامة والاحترام الذي يستحقونه"، قالت المحكمة هوكول. "تتمتع نيويورك بأقوى وسائل حماية للعمال في البلاد، وهي أول من حظي بوسائل حماية للعاملات الحوامل والعمال ذوي الإعاقة. الرجال والنساء العاملون هم العمود الفقري لنيويورك وسنستمر في الوقوف ضد أي ظلم يعترضهم."

يشترط قانون ولاية نيويورك لحقوق الإنسان على جميع أصحاب العمل، عند الطلب، استيعاب العمال ذوي الإعاقة أو الحالات المتعلقة بالحمل بشكل معقول. ويمكن أن يشمل ذلك تعديل واجبات الوظيفة التي تسمح للموظف بأداء واجباته الأساسية في عمله. شركة أمازون، التي تدير 23 موقع عمل مع أكثر من 39,000 عامل في جميع أنحاء ولاية نيويورك، توظف "مستشاري موائمة" داخليين لتقييم مثل هذه الطلبات والتوصية بالإجراء المناسب. يدعي القسم أن سياسة شركة أمازون المتمثلة في السماح لمديري مواقع العمل بتجاوز التوصيات التي قدمها مستشار الموائمة للعمل قد تسببت في حرمان موظفي أمازون من الموائمة المعقولة للعمل بسبب إعاقاتهم والظروف المتعلقة بالحمل.

يدعي القسم أيضاً أن سياسة الموائمة للعمل في أمازون تجبر الموظفين ذوي الإعاقة على أخذ إجازة طبية غير مدفوعة الأجر حتى في الحالات التي يحدد فيها مستشار الموائمة للعمل موائمة معقولة للعمل من شأنها أن تسمح للموظف بأداء الواجبات الأساسية الموكلة إليه في وظيفته دون أعباء لا لزوم لها. إن سياسة أو ممارسة إجبار الموظفين على أخذ إجازة طبية غير مدفوعة الأجر تضعف أحكام وشروط التوظيف للموظفين ذوي الإعاقة وتتعارض مع قانون حقوق الإنسان.

قالت ميليسا فرانكو، نائبة مفوض قسم حقوق الإنسان لشؤون الإنفاذ: "منذ السبعينيات - قبل سنوات من قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة - حظرت ولاية نيويورك التمييز ضد الموظفات الحوامل في مكان العمل. سيعمل القسم على ضمان حصول كل فرد في ولايتنا على الحقوق والكرامة التي يتطلبها القانون."

في الشكوى المقدمة، يدعي القسم أن عاملة حامل طلبت موائمة معقولة للعمل لتجنب رفع الصناديق التي تزيد عن 25 رطلاً وحصلت على موافقة. ومع ذلك، رفض مدير موقع العمل متابعة الموائمة للعمل - مما أجبر العاملة على الاستمرار في رفع الصناديق الثقيلة. على الرغم من الشكاوى الداخلية بشأن انعدام الموائمة للعمل، لم تتخذ أمازون أي إجراء لضمان تنفيذ التغيير المطلوب وتعرضت العاملة الحامل لإصابة أثناء رفع الصناديق الثقيلة. وفي أعقاب ذلك، طلبت العاملة موائمة إضافية للعمل نتيجة الإصابة. لكن أمازون رفضت الطلب وأجبرت العاملة الحامل على الدخول في إجازة غير مدفوعة الأجر إلى أجل غير مسمى.

ويدعي القسم أنه تم رفض طلب مقدم من عامل آخر في أمازون بشكل غير لائق عندما طلب تعديل جدول عمله بسبب إعاقة موثقة. استدعت حالة العامل تحديد جدول محدد للنوم، وقدم العامل المستندات الطبية الداعمة مع الطلب. وقبل الطلب، كان العامل يتبادل الورديات مع زميل في العمل لموائمة هذا الطرف دون اعتراضات من الإدارة. أوصى مستشار الموائمة للعمل في أمازون بإعطاء العامل جدول العمل المعدل المطلوب. لكن مدير موقع العمل رفض الموائمة للعمل دون تقديم أي تفسير. لم يعترض مستشار الموائمة للعمل على رفض المدير. وبدلاً من ذلك، قلب مستشار الموائمة للعمل توصيته ورفض الطلب مشيراً إلى عدم وجود شرط مؤهل لذلك - على الرغم من الوثائق الطبية التي حصل عليها سابقاً.

وفي حالة أخرى من شكاوى القسم، تدعي الوكالة أن العامل الذي طلب تخفيض ساعات العمل بسبب الإعاقة حُرّم من الموائمة للعمل، على الرغم من الموافقة المبدئية من مستشار الموائمة للعمل. وقد رفض مدير موقع العمل في أمازون تعديل جدول عمل العامل حتى بعد عدة أسابيع من المراسلات مع مستشار الموائمة للعمل. وفي النهاية، قررت أمازون أن الطلب لم يكن مدعوماً بوثائق طبية كافية. وبدلاً من مواصلة الحوار مع العامل للحصول على الوثائق الطبية المناسبة كما يتطلب قانون ولاية نيويورك، رفضت أمازون الطلب وأغلقت القضية.

يسعى القسم في هذه الشكاوى إلى الحصول على قرار يطالب شركة أمازون بالتوقف عن سلوكها التمييزي، واعتماد سياسات وممارسات غير تمييزية فيما يتعلق بمراجعة طلبات الموائمة المعقولة للعمل، وتدريب موظفيها على أحكام قانون حقوق الإنسان، ودفع غرامات وعقوبات مدنية إلى ولاية نيويورك.

قسم حقوق الإنسان مكلف بموجب القانون بالتحقيق في الأنماط المنهجية للتمييز ومقاضاة مرتكبيها من خلال وحدة الإجراءات التمهيدية في القسم. يمكن لهذه الوحدة، من تلقاء نفسها، الشروع في إجراء عمليات تحقيق وتقديم الشكاوى التي تدعي انتهاك قانون الولاية لمكافحة التمييز. وبمجرد رفع الشكاوى، تقوم وحدة منفصلة داخل القسم بالتحقيق في الشكاوى وإصدار النتائج. ويتم بعد ذلك تحديد الشكاوى التي يتبين أن لها ما يبرر احتمال عقد جلسة استماع إدارية بشأنها أمام وحدة جلسات الاستماع في القسم. على الرغم من أن الشكاوى وثيقة سرية، إلا أن القرار النهائي للقسم بشأن الشكاوى سيكون متاحاً للجمهور. لمزيد من المعلومات حول الإجراءات المتبعة في قسم حقوق الإنسان، تفضل بزيارة www.dhr.ny.gov.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418